

2.2 - الحجة ذات الطابع الايستمولوجي

تقوم هذه الحجة على التسليم بأن نظرية العامل نظرية دخيلة على الدراسة اللغوية منشؤها الفلسفة والمنطق. بدأ القول بها ابراهيم مصطفى ثم تابعه فيها وفي تبني الحجج التي دعمها بها عامّة المحدثين بعده. ويتمثل التحوير الطفيف الذي أدخلوه على أقواله في نسبة منشأ نظرية العوامل إلى الفلسفة اليونانية لا إلى الفلسفة الكلامية ثم في التقريب بينها وبين المنطق اليوناني.

وقد رسخ الاعتقاد عندهم في مجافاة "العوامل" للدراسة النحوية تسليمهم، بضرورة الفصل بين المنطق والدراسة اللغوية وعدم الخلط بينهما لما يدخل ذلك من ضيم عليها وتسليمهم بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني ولم يبق لهم بعد ذلك إلا استقصاء مظاهر الضيم التي لحقت الدراسة اللغوية والقرائن الدالة على الخروج عن مقتضيات الوصف اللغوي.

ونحن نبدأ بعض المظاهر العامة التي تدلّ على أن اعتماد نظام العوامل أدى إلى الخروج عن الواقع اللغوي وهي ذات طابع منهجي، ثم نتحوّل إلى عرض بعض القضايا النحوية التي تتجلى فيها أيضا مناقضة مقتضيات المطابقة الوصفية من وجهة نظر المحدثين.

- أوّل هذه المظاهر العامة أن اعتماد نظام العوامل أدى إلى رفض بعض الأساليب المنقولة عن عرب يتكلمون الفصحى بالسليقة وتخطئتهم، ومنهم بعض فحول الشعراء¹.

- المظهر الثاني من هذه المظاهر أن مراعاة التناسق الداخلي لنظام العوامل أدى بهم إلى التشريع لأساليب لم تسمع من أي عربي فصيح أو غير

1 ابراهيم مصطفى إحياء النحو ص 29 أنيس من أسرار اللغة ص 200. ومهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص 19. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص 13.